

نصرة الفقيه السالك على من أنكر مشهورية السدل في مذهب مالك

تأليف ذي التحقيق الشافعي العلامة
الدقيق الشيخ

ي محمد بن يوسف السهر بالكا في التبري
أحمد بن عبد الحميد النوري
كلية الشريعة الإسلامية والعلوم

حققة وصححة
محمد محمود ولد محمد الأمين

الناشر
محمد محمود ولد محمد الأمين
عضو اتحاد الناشرين في الجمهورية التونسية
والتي هي عام النشر والتوزيع في الشرق الأوسط وآسيا



نصرة الفقيه السالك
على من أنكر مشهورية السدل
في مذهب مالك

تأليف ذي التحقيق السافي العلامة
المدقق الشيخ

محمد بن يوسف السهر بالكا في التونسي

أحمد مدرسي الحرم النبوي

على صاحبه أفضل الصلاة والسلام

حَقَّقَهُ وَصَحَّحَهُ

محمد محمود ولد محمد الأمين

الناسخ

محمد محمود ولد محمد الأمين

عضو اتحاد الناشرين الموريتانيين

وأمين عام النشر والتوزيع في الشرق الأوسط وآسيا

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

طبع على نفقة

محمد بن عبوش السويدي

الناشر

محمد محمود ولد محمد الأمين

عضو اتحاد الناشرين العربيين

وأمين عام النشر والتوزيع في الشرق الأوسط وآسيا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الحكيم، الفتح الوهاب، الرؤوف
الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد ذي القدر
العظيم، المنزل عليه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ﴾،
وعلى آله وأصحابه الذين رفعوا منار الدين وعلى من
تبعهم بإحسان ما تأدب متأخر مع متقدم في الخافقين.

أما بعد:

فيقول المفتقر لرحمة ربه الكافي محمد بن يوسف
المالكي الأزهرى المعروف بالكافي: إني وقفت على
الرسالة المُسمّاة بـ: «هيئة الناسك في أن القبض في
الصلاة هو مذهب الإمام مالك» لمؤلفها العالم النحرير
الداركة الكوكب المنير الأستاذ الشيخ: محمد المكي ابن
الولي الصالح سيد مصطفى ابن عزوز متّعه الله في
الدارين بالرضا والفوز، فوجدتها كافية لمطلوبه، سرّد
فيها النقول وأسماء الرجال حسب مرغوبه، وأكثر في
إثبات ذلك، وأطال وأطلق عنان قلمه في ميدان السبق،

وجال وانحط علمه على أن السُّدُل لم يكن فيه لمالك
رحمه الله تعالى قول ولا فعل، وتأول ما ورد في ذلك
بما يصلح له، وطلب ممن أطلع على رسالته أن لا
يفتني إلا به ونسب الخطأ لمن تقدّمه من العلماء في
السُّدُل، واعتذر عليهم بما يؤيد خطأهم في القول
والفعل، ويؤخذ من كلامه أن المسألة لم ينشر طيّها إلا
في أيامه وأنه أحاط بها خبراً وذلك هبة من مالك الدنيا
والآخرة.

فعند ذلك حصل لي خجل من هذا الكلام الذي
لا يسلمه من تعاطى مبادئ الفقهيات في قليل من الأيام
فضلاً عن ساح في أنحاء معمرها، واكتشف كنوز
مدنها وقصورها، وسبح في لجج أنهارها وبحورها،
ونمتطق بأصولها وفروعها.

ويا للعجب من هذا الأستاذ... كيف صدرت منه
تلك الورقات وبالخصوص توزيعها في سائر الجهات؟
فجعلت هذه الرسالة نعيّة على من هم عمدتنا في الدين
تضمن إثبات ما نفاه بالثقل الواضحة المعزّوة لأربابها
من غير اختلاس ولا قلب موضوع بصاحبه يخين،
وإرشاداً لمن عساه أن يشوهم فيهم ما نسبته إليهم
الأستاذ، فتحيط به الدوائر، فلا حصن يؤويه ولا ملاذ،
وإعلاماً بأن المتأخر لا يبلغ شأو المتقدم ولو حاول

ذلك ألف عام، جرّت بذلك عادة الملك العلّام ولا
يحتاج النهار إلى دليل إلا على طريق الخزعبات
والأباطيل.

لكن في زماننا هذا وقبله بقليل كثرت دعوى
الاجتهاد، وبذلك سرى عرق الفساد في سائر البلاد،
هذا وأقتصر فيما أكتبه على إثبات ما نفاه الأستاذ ولا
أعرض لغيره باعتراف ولا انتباز لكونه ثابتاً ولا نزاع
والحق أحق بالاتباع، ثم إنني لست ممن يخشى لحقوق
لوم أو ضرر، فقد أقام الحدّ على ابنه من يصدع بالحق
سيّدنا عمر، وسميتها: «نصرة الفقيه السالك على من
أنكر مشهورية السُّدُل في مذهب مالك».

والله أسأل أن يعيّنني على إكمالها، وأن يكسوها
حلّة القبول عند من يتناولها، وأن يجعلها من العمل
الذي ينفع صاحبه في يوم عسير، إنه على ذلك قدير
وبالإجابة جدير، وما توفّقي إلا بالله عليه توكلت وإليه
أُتّيب.

قال الأستاذ بعد الشّاء على الله وعلى رسوله:
(هذه ورقات كتبها تذكرة لمن يعلم، وتبصرة لغيره،
خدمت بها مذهبنا المالكي في مسألة القبض في
الصلاة)، أقول: خدمه في مسألة القبض في ظنه وأوهن
عظمه في مسألة السُّدُل، وحقّ الخدمة أن تكون فيها

لوجود المعارض في الخارج، وأما مسألة القبض فمُسَلَّم
ثبوت تسيئها لمالك وغيره، غير أنها خلاف المشهور
من مذهبه حسبما يظهر إن شاء الله تعالى.

قول الأستاذ: (وقد جاء في الشريعة نهْيٌ ووعيد
لَمَنْ علَّمه الله علماً يتعلّق بالدين فكتمه...) إلى قوله:
(فإن سئل عنه فكتّم أو داهن تضاعف إثمه)، كلام حق
في حدّ ذاته.

قول الأستاذ: (وقد سُئِلت عن هذه المسألة
مراراً...) إلى قوله: (والله المستعان) لا تُتعرّض له
على ما فيه لكونه غير غرضنا.

قوله: (اعلم أنّ وضع اليد اليمنى على اليسرى
عند الصدر أو تحته في قيام الصلاة سنة قائمة محكمة
باتّفاق الأئمة الأربعة وغيرهم...) إلى قوله: (كما
سبّأني مُسَلَّم عند الثلاثة)، وأما عند مالك فالسُّدُل
والقبض كلاهما سنة، والمشهور من مذهبه السُّدُل وعليه
الجمهور من أتباعه ولم يعمل بسنة القبض إلّا النزر
القليل كما يأتي ذلك ميّناً إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم نشأ الخلاف في المالكية بعد القرون
الأولى...) إلخ، فيه نظر يتضح فيما يأتي إن شاء الله
تعالى.

قوله: (الباب الأوّل في نصوص الفقهاء المالكية
من المتقدمين والمتأخرين على مشروعية القبض في
الصلاة في المذهب وروايتهم ذلك عن مالك بالجزم
جزماً لا يحتمل النقيض...) إلى قوله في الباب الذي
يلي: (لا يفيد ذلك خصوص مشروعية القبض كما
ستراه).

قوله: (قال العلامة البناني...) إلى قوله: (أه)
يفهم منه أنّ العلامة البناني غير قائل بالسُّدُل وفي ذلك
نظر يظهر فيما بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (وسلّمه الرهوني...) إلى قوله: (محشي
مياره) هو كذلك، ولكن تسليّمهما له في محله لكونه لم
ينكر السُّدُل حتى يشنا عليه الغارة.

قوله: (ثم ختم العلامة البناني كلامه بذكر الدليل
الحاسم لمادة الخلاف بما يفهم منه إلغاء السُّدُل رأساً)
يتبادر منه أنّ ما ختم به البناني مقالته من كلامه وليس
كذلك، بل هو كلام المسناوي وما يفهم منه من إلغاء
السُّدُل رأساً غير معتبر رأساً، لأنّ السُّدُل سنة قائمة لا
يمكن إلغاؤها للمسناوي ولا لَمَنْ احتفل برسالته، كما
يتبيّن ضياؤه إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم رواية مطرف وابن الماجشون...) إلخ،

الباب كلام مشوب بصفى فيما بعد إن شاء الله تعالى.

قوله: (الباب الثاني...) إلى قوله: (فلا اعتبار بغيره من التأويلات الأخرى) كلام للبحث فيه مجال.

قوله: (وبمقالة الشيخ عليش هذه سقط ما أطال به تأييداً للسدل في الفتاوى، والبشر قد يخطيء حاشا الأنبياء عليهم السلام)، غير مرضي لإيهامه أن السدل غير مشروع وأن من قواه كلامه ساقط، وسيأتي التصريح بسنية السدل كما صرح بسنية القبض، وأن المشهور من المذهب هو السدل كما تقدم، ولكن الإنسان إذا مال لشيء جعله وجهته وغض الطرف عما سواه إما جهلاً أو تجاهلاً، ما أحسن الإنصاف بأن يقول الشخص ما له وما عليه، ولكن لا سبيل لذلك إلا لِمَن وفقه الله تعالى.

قوله: (وبعد...) فقد بان لك أن المؤلفين في الفقه من لدن مالك إلى زماننا لم يكتب أحد في استحسان السدل في الصلاة غير كلمة ابن القاسم)، غير مُتَضَح الدلالة ولا جارٍ على سنن القسطاس والعدالة، ليت شعري كيف تفوه بهذا الكلام، أهو في البقطة أم هو مستغرق في المنام؟ وأي بيان استفدناه، حاشا أن يكون الحكم ما توخاه، فقد آن إنجاز ما وعدنا به تعجيلاً للقائدة وليطمئن القلب به، ولنبتدىء تبركاً

بحديث أو حديثين يفيدان السدل من حيث أنه لم يوضع فيهما اليسرى تحت اليمنى، وإنما قلت: تبركاً ولم أقل استدلالاً لأنني مقلد بحت، ولم أكن مدعياً مقالاً، وقد قالوا: (إن كنت ناقلأ فالصحة، وإن كنت مدعياً فالدليل). وليس إلى وقوع حقبة الاجتهاد من طريق ولا سبيل، ثم أذكر ثانياً ما نقل عن بعض الصحابة والتابعين وما قاله شراح الحديث، ثم أنقل ما قاله الثقات من مذهبنا ومن غيره إن أمكن، والله المعين في الكليات والجزئيات.

دليل السدل عند المالكية حديث رفاعة بن رافع الذي أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين من طرق صحيحة عنه أنه كان جالساً عند رسول الله ﷺ إذ جاء رجل فدخل المسجد فصلى، فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله ﷺ وعلى القوم، فقال ﷺ: «وعليك، فارجع فصل فإنك لم تصل»، قال: فرجع، فجعلنا نرمق صلاته لا ندري ما نتعيب منها، فلما قضى صلاته فجاء فسلم على رسول الله ﷺ وعلى القوم، فقال ﷺ: «فارجع، فصل فإنك لم تصل»، وذكر ذلك إما مرتين أو ثلاثاً، فقال الرجل: ما أدري ما عبت علي في صلاتي؟ قال ﷺ: «إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله عز وجل، يغسل وجهه ويديه

للمرفقين، ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين، ثم يكبر ويحمد الله تعالى ويمجده ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه، ثم يكبر فيركع ويضع كفيه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: سمع الله لمن حمده ويستوي قائماً حتى يأخذ كل عضو مأخذه، ثم يقيم صلبه، ثم يكبر فيسجد فيمكن جبهته من السجود حتى تطمئن مفاصله ويستوي، ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوي قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه، وصف الصلاة هكذا حتى فرغ، قال: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك»، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. ووجه ذلك أنه قد عُدَّ له الفرائض والسُنن والمندوبات ولم يذكر القبض، ومجرد العموم كافٍ في مطلق الاحتجاج. اهـ. باختصار من خلاصة (أعذب المقال في أدلة الإرسال) للشيخ عابد مفتي المالكية بمكة المشرفة، وأيضاً ورد لهذا العموم في حديث رفاة المذكور شاهد يفسره وهو ما رواه الطبراني في الكبير عن معاذ بن جبل، قال: كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حذو أذنيه فيرسل يديه، وربما أخذ الأخرى بالثانية. فهذا الحديث وإن كان في سننه مقال يكون شاهداً لما ذكر من العموم في حديث رفاة... إلخ. اهـ من الخلاصة المذكورة.

من الخلاصة المذكورة وحديث سنن أبي داود عن محمد بن عمرو بن عطاء، قال: سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبو قتادة، قال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ، قالوا: قلِّم، فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ولا أقدمنا له صحبة؟ قال: بلى، قالوا: فاعرض، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يكبر حتى يقر كل عضو في موضعه معتدلاً، ثم يقرأ، ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه، ثم يعتدل فلا يصب رأسه ولا يقنع، ثم يرفع رأسه فيقول: «سمع الله لمن حمده»، ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً ثم يقول: «الله أكبر»، ثم يهوي إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبه، ثم يرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى فيقعد عليها ويفتح أصابع رجله إذا سجد ويسجد، ثم يقول: «الله أكبر»، ويرفع ويثنى رجله اليسرى فيقعد عليها حتى يرجع كل عضو إلى موضعه، ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك، ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة، ثم يصنع ذلك في بقية صلاته حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم

آخر رجله اليسرى وقعد متوركاً على شقه الأيسر.
قالوا: صدقت، هكذا كان يصلي ﷺ. اهـ.

قال ابن رسلان شارح هذا الحديث: وتصديق
أكابر الصحابة يدل على قوة الحديث وترجيحه على
غيره من الأدلة التي استدُلُّ بها على خلاف ذلك. اهـ.

ووجه الاستدلال به أنه وصف الفرائض والسُّنن
والمُستحبات، وترك القبض ولم ينكر أحد من
الصحابة الذين نازعوه في كونه أعلمهم بصلاة
رسول الله ﷺ، بل صدَّقوه فيما وصف، واحتمال
نسيان تلك السُّنة مع قرب عهدهم برسول الله ﷺ
بعيد جداً، ولا نطيل الكلام في توجيه دلالة الحديث
على السُّدُل لأنني لستُ بصدد ذلك كما تقدّمت
الإشارة إلى ذلك. ويأتي في عبارة ابن القصار وحفيد
ابن رشد ما يفيد ذلك.

ما ورد عن بعض الصحابة والتابعين في السُّدُل،
قال العلامة الحجة ابن بطال في شرحه للبخاري:
اختلف العلماء في هذا الباب - يعني: وضع اليد على
اليد - فاستحبَّت طائفة وضع اليد، ورأت طائفة
الإرسال. رُوي ذلك عن عبد الله بن الزبير والحسن
البصري وابن سيرين وسعيد بن المسيب، ورأى سعيد بن
جبير رجلاً واضعاً يمينه على شماله ففرَّق بينهما، ومثله

في شرح الترمذي للزين العراقي الكردي شيخ ابن
حجر.

وقد رُوي أيضاً الإرسال عن غير هؤلاء فقد أخرج
الخطيب وغيره في تاريخ بغداد عن أحمد بن حنبل
رضي الله عنه، قال: حدَّثني عبدالرزاق، قال: (إنَّ أهل
مكة يقولون: أخذ ابن جريج صفة الصلاة عن عطاء،
وأخذها عطاء عن ابن الزبير، وأخذها ابن الزبير عن أبي
بكر الصديق، وأخذ أبو بكر عن النبي ﷺ). فهذا يدل
على أنَّ أبا بكر رضي الله عنه كان السُّدُل صفة صلاته
لأنَّ ابن الزبير الذي أخذ عنه الصلاة كان يسدُل،
وكذلك عطاء كان يخيّر بينهما، فقد قال: مَنْ شاء فعل
ومَنْ شاء ترك. فمن هنا قال ابن القصار كما في شرح
البخاري لابن بطال: وحجة مَنْ كره القبض في الفرض
أنَّ النبي ﷺ قد علَّم الأعرابي الصلاة ولم يأمره
بالوضع. اهـ. من الخلاصة المذكورة.

قال الزرقاني وبعد نقل ما يدل على القبض:
وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر
أصحابه، وروى أيضاً عنه إباحته في النافلة لطول القيام
وكرهه في الفريضة، ونقل ابن الحاجب أنَّ ذلك حيث
تمسك معتمداً لقصد الراحة. اهـ.

في الأبى على مسلم صحت الآثار بفعله والحض

عليه، وعن علي رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ (١) أنه وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة في الصدر عند النحر، واتفقوا على أنه ليس بواجب ثم اختلفوا، فقال مالك والجمهور: هو سنة لأنه صفة الخاشع، وقال مالك أيضاً والليث وجماعة: بالكراهة، وعلمت أيضاً بخوف أن يُعتقد وجوبه، وقيل: لئلا يظهر من خشوعه خلاف الباطن، وتأول عن مالك إنما كرهه لمن يفعله اعتماداً، ولذا كرهه مرة في الفرض دون النفل لطول أمر النفل وخير بينه وبين الإرسال الأوزاعي وجماعة من الفقهاء، قلت: ومنعه العراقيون من أصحابنا وفي سماع أشهب لا بأس به، فالأقوال خمسة، اهـ.

في كتاب «إكمال المعلم لفوائد مسلم» للقاظم عياض، ذهب جمهور العلماء وأئمة الفتوى إلى أخذ الشمال باليمين في الصلاة وأنه من سننها وتماخى خشوعها وضبطها عن الحركة والعبث، وهو أحد القولين لمالك في الفرض والنفل، وراى طائفة إرسال اليمين في الصلاة، منهم: الليث، وهو القول الآخر لمالك وكراهة الوجه الأول، قيل: مخافة أن يعد من لوازمها وواجبات سننها، وقيل: لئلا يظهر من خشوع ظاهره أكثر من باطنه وخيرت طائفة منهم الأوزاعي في الوجهين، فإنه

كان يقول: يتخير المصلي بين الاعتماد والإرسال، وكان يقول: إنما أمروا بالاعتماد إشفافاً عليهم لأنهم كانوا يطولون القيام فكان ينزل الدم إلى رؤوس أصابعهم إذا أرسلوا فقليل لهم: لو اعتمدتم لا خرج عليكم. اهـ.

المبسوط للسرخسي صحيفة (٢٤/١) طبع مصر وتأول بعض شيوخنا أن كراهية مالك له إنما هو لمن فعله على طريق الاعتماد، ولهذا قال مرة: ولا بأس به في النوافل لطول الصلاة، قال: فأما من فعله تسنناً ولغير اعتماد فلا نكرهه. اهـ.

في العيني على البخاري بعد أن تكلم على القبض، وحكى ابن المنذر عن عبدالله بن الزبير والحسن البصري وابن سيرين أنه يرسلهما، وكذلك عند مالك في المشهور يرسلهما وإن طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى للاستراحة، قاله الليث بن سعد. وقال الأوزاعي: هو مخير بين الوضع والإرسال. اهـ.

في القسطلاني روى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه. اهـ.

في النووي على مسلم وعن مالك رحمه الله تعالى روايتان: إحداهما: يضعهما تحت صدره، والثانية: يرسلهما ولا يضع إحداهما على الأخرى، وهذه رواية

جمهور أصحابه وهي الأشهر عندهم وهي مذهب
الليث بن سعد، وعن مالك رحمه الله أيضاً استحباب
الوضع في النفل والإرسال في الفرض وهو الذي رجحه
البصريون من أصحابه. اهـ.

في الرحلة العياشية بعد أن نقل ما يؤيد القبض.
وممن كان يقبض في صلواته كلها فرضاً ونفلأ من
المالكية شيخنا أبو مهدي عيسى الثعالبي، فكنت أرى أنَّ
السُّدُل أولى به وبأمثاله لمن يقتدي به ليراه عامي فيعلم
أنه من فعل أهل السنة أيضاً كالقبض فتنتفي الريبة في
حق العامي، فإذا رآه هو وأمثاله من أئمة المالكية يقبض
لم يصدقوا بعد ذلك من ادعى من عوام المالكية أنه في
مذهبه وأتهموه بالرفض، وقالوا: قد رأينا أئمة المالكية
يقبضون فحقه هو أن لا يخالف رسوم المذهب في ورد
ولا صدر لارتفاع الظنة والريبة في حقه لشهرته وعلمه
فيكون قدوة لغيره وقد كنت أردت مشافهته بذلك
فاستحييت.

لطيفة:

كنا أيام سماعنا للمعجم الصغير للطبراني على
شيخنا الثعالبي بالحرم النبوي إذا مرَّ بحديث فيه حجة
لمذهب المالكية أشار إلي وإلى بعض فقهاء المالكية

ممن كان يحضر المجلس، فيقول: هذه حجة لكم،
وإذا مرَّ بما يخالف المذهب، قال: هذا حجة عليكم،
فلما جاء ذكر حديث: «إننا معاشر الأنبياء أمرنا بوضع
اليمنى على اليسرى في الصلاة»، قال: هذا حجة
عليكم، فقلت: لا حجة علينا في هذا، فإنَّ ظاهر اللفظ
الخصوص ولا عموم فيه، فاستضعف جوابي، وقال:
ورد به أحاديث صحيحة عامة قولاً وفعلأ، ومن انصف
علم أنه لا ضعف في الجواب لأنني لم أنكر كون
القبض ثابتأ في السنة وأنه له أصل، وإنما أنكرت إثباته
بهذا الأصل بالخصوص، وأن هذا الحديث بخصوصه لا
يكون حجة على مالك في كراهية القبض، فلو لم يرد
في القبض إلا هذا الحديث وحده لم يكن فيه حجة
على منكر القبض، بل لساغ لقائل أن يقول بعدم جوازه
لغير الأنبياء، وإنه من الخصائص لظهور اللفظ في ذلك
كقوله: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، ولكن كرهت
مراجعة الشيخ بمثل ذلك في المجالس الحافلة الغاصة
بأهلها فأعرضت. اهـ.

تقبيه:

يؤخذ مما تقدّم ومما يأتي ثبوت نسبية السُّدُل
للإمام وجمهور أصحابه ولم يصفه أحد منهم بكراهة ولا
منع، فحكمه مسلم لديهم. بعضهم يعبر عنه بالندب،

وبعضهم بالنسبة، وإنما وقع الخلاف في القبض، هل هو مكروه مطلقاً أو ممتنع كذلك، أو مكروه إن قصد الاعتماد أو إظهار خشوع أو خيفة اعتقاد الوجوب؟ فرجحوا الكراهة وأنها معلولة وأن علتها قصد الاعتماد، وأنه إذا تسنّن لم يكره القبض، فتري أن الترحيبات الواقعة منهم ليست بين القبض والسُّدْل، بل من الحيثية المذكورة قبل، والألفالقبض والسُّدْل كلاهما سنة والمشهور السُّدْل كما تقدّم، وكما يأتي إن شاء الله تعالى. فشذ بك على هذا التنبيه فإنه حسن إن شاء الله تعالى.

ما ورد من كلام الفقهاء على مطلوبة السُّدْل وأذكر كلام الشراح مع المعتون مزجاً من غير تفرقة بينهما، قال العلامة الزرقاني على خليل: وتُذِب لكل مصل ولو نفلأ سدل يديه، أي: إرسالهما لجنبه. اهـ.

وسلّمه العلامة البناني والرهوني والشيخ كئون، وإنما تعرض البناني لبقية الأقوال في المسألة التي ذكرها الشيخ المسناوي، وكثير من الناس لا يفهمون كلام الناس فيظنون أن العلامة البناني منكر للسُّدْل وليس كذلك، يدرك صحة ما قلته من تأمل كلامه، وكان ذا إدراك، قال ولي الله سيدي محمد الخرشي في قول المعتن: وسدل يديه، أي: يندب لكل مصل على

المشهور سدل أي: إرسال يديه إلى جنبه من حين يكتر للإحرام ظاهره في القرض والنفل. اهـ.

قال العلامة العدوي عليه: وهو كذلك... كما أفاده البساطي. اهـ.

قال الأستاذ الدردير: وتذّب لكل مصل مطلقاً سدل، أي: إرسال يديه لجنبه. اهـ.

وقال في كتابه: «أقرب المسالك»: وتذّب إرسالهما بوقار لا بقوة ولا يدفع بهما أمامه لمنافاته الخشوع. اهـ.

الشيخ مياره علي ابن عاشر السابع: سدل اليدين، أي: إرسالهما لجنبه، يريد في القرض. اهـ. وسلّمه محشيه ابن الحاج وتعرض لبقية الأقوال كما فعل البناني.

الشيخ سالم السنهوري: وتذّب لكل مصل على المشهور سدل، أي إرسال يديه إلى جنبه. اهـ.

بهرام، قوله: وسدل يديه، أي: وكذلك يستحب سدل يديه في الصلاة، أي: إرسالهما إلى أن قال: وروى أشهب إباحة القبض والسُّدْل في الفريضة والتافلة، واستحبّه اللخمي وابن رشد فيهما وقاله مالك. اهـ.

في الجواهر الثمينة لابن شناس: ثم إذا أرسل يديه قبض باليمنى على المعصم والكوع على يديه اليسرى تحت صدره على رواية مطرف وابن الماجشون في استحسان ذلك، ويسدلهما على ظاهر رواية ابن القاسم في الكتاب، إذ روى لا بأس به في النافلة وكرهه في الفريضة، لكن تأول القاضيان أبو محمد وأبو الوليد روايته وحمله على الاعتماد لأنه هو المكروه في الفريضة المباح في النافلة لا على وضع اليمنى على اليسرى الذي هو هيئة من هيئات الصلاة وهو مخير على رواية أشهب، إذ روى الإباحة فيهما. اهـ.

في الحطاب عقب قول المختصر (تأويلات)، قيل: إنه يجوز في الفرض والنفل، وقيل: يمنع، قاله العراقيون. وقيل: يكره في الفرض ويجوز في النفل وهو ظاهر المدونة. اهـ.

في التثاني: وندب سدل يديه، أي: إرسالهما إلى جنبه طول أم لا، إلى أن قال: بعد قول المختصر تأويلات ولم يذكر المؤلف من علل الكراهة كونه مخالفاً لعمل أهل المدينة. اهـ.

وفي مختصر ابن الحاجب وفي سدل يديه أو قبض اليمنى على الكوع تحت صدره، ثالثها: فيها لا بأس في النافلة وكرهه في الفريضة، ورابعها: تأويلها

بالاعتماد، وخامسها: روى أشهب إباحتها. اهـ.

فأنت تراه يا أيها الناظر صدر بما تجب به الفتوى خليل عليه الجواز فيهما في العتبية والمنع فيهما رواه العراقيون، والتفصيل هو مذهب المدونة، قال فيها: ولا يضع يمينه على يسراه في فريضة وذلك جائز في النافلة لطول القيام، قال صاحب البيان: ظاهره أن الكراهة في الفرض والنفل لا إن أطال في النافلة فيجوز حينئذ وذهب غيره إلى أن مذهب الجواز في النافلة مطلقاً لجواز الاعتماد فيها من غير ضرورة، وقوله: ورابعها تأويلها بالاعتماد، أي: التأويل الثالث وهو تأويل عبد الوهاب، وقال بعضهم: إنما كرهه مخافة أن يعتقد وجوبه وإلا فهو مستحب، وقال عياض: مخافة أن يظهر من الخشوع ما لا يكون في الباطن وتفرقته في المدونة بين الفريضة والنافلة يرده والذي قبله. وقوله: خامسها... إلخ. أي: وروى أشهب إباحة السدل والقبض في الفرض والنفل والتحقيق إنه لا يعد خلافاً إلا ما كان راجعاً إلى التصديق أما ما كان راجعاً إلى التصوير كالقول الرابع فلا. وفي المذهب قول آخر باستحبابه في الفرض والنفل، قاله مالك في الواضحة وهو اختيار اللخمي وابن رشد. اهـ.

وفي حاشية العلامة الأمير علي سيدي عبد الباقي

الزرقاني قوله: بكوع اليسرى التحديد بالكيفية إنما يناسب الحكم بأنه مطلوب، وهو قول قوي في المذهب فرضاً وتغلاً، كما في بعض نسخ البستاني عن رسالة المستاوي في القبض. اهـ.

فتبصر في كلامه رحمه الله تعالى تعلم أن المفتي به هو السُّدُل ولا محيص عن ذلك، والله ولي الإرشاد وستزيذك إن شاء الله تعالى.

أيها الناظر لرسالتنا بعين الإنصاف قوله: لانفراد ابن القاسم بها، وقوله: ويتأويل قول ابن القاسم تمت نزاهته عن الشذوذ فيهما نظر ظاهر لما علمت من النقل السابق عن ابن القاسم لم يتفرد به عن الإمام بل جمهور أصحابه على ما روى ابن القاسم، قوله: فانتلفت أقوال أهل السنة على أتباع السنة والله الحمد والمنة. هو كذلك لكن لا على ما أراد، بل اجتماعهما على السنة سواء السُّدُل والقبض ويشهد لذلك ما قاله حافظ المغرب المسلم له ابن عبد البر في كافيهِ وكمال الصلاة بعد إسباغ الوضوء واستقبال القبلة التكبير مع النية ورفع اليدين حذو المنكبين ووضع اليمنى على اليسرى أو لإرسالهما كل ذلك سنة في الصلاة. اهـ محل الحاجة، يعني رحمه الله تعالى سنة النبي ﷺ ويدل على ذلك قول العلامة العيني: واعلم أن الصحابي إذا أطلق اسم

السنة فالمراد به سنة النبي ﷺ وكذلك إذا أطلقها غيره ما لم تضاف إلى صاحبها كقولهم: سنة العمرين وما أشبه ذلك. اهـ.

وما قاله المعروف بالعلم والذين السهروردي في «عوارف المعارف» بعد أن تكلم على مقاومة النفس: ويستغني حيثئذ عن مقاومة النفس ومنع جواذبهها بوضع اليمنى على الشمال فيسبل حيثئذ لذلك والله أعلم ما نقل عن رسول الله ﷺ أنه صلى مُسْبِلًا، وهو مذهب مالك. اهـ.

قوله: (ومن أمانة العلماء التي حفظ الله بها الشريعة...) إلى قوله: (ولم يجسر أحد منهم أن يخطو خطوة يخرج بها عن خطهم، هو كذلك تراهم يسلمون مسألة السُّدُل وإنما يخوضون في مسألة القبض) كما يشهد به العيان لمن تبصر في كلامهم وكان ذا روية، قوله: (بأن يقول المفتي مثلاً لمن سألَهُ، أي: عن القبض هل هو مطلوب أم مكروه، صح في الجواب ما قاله الأستاذ، وأما إذا سألَهُ عن السُّدُل والقبض فيجب عليه أن يفتيه بالقول المشهور وهو السُّدُل.

قوله: (وقد نفخ في وميضها استحكام التعمد فحال بينهم وبين سنة هي زينة الصلاة ممنوع). بل حال

بينهم وبينها ستة أخرى هي من زينة الصلاة مروية عن رسول الله ﷺ ما أسمع عبارته حيث نسبهم في عبادتهم إلى مجرد الاعتقاد الخالي عن الحكم الشرعي إنا لله وإنا إليه راجعون، قوله: (وعليه الأئمة الأربعة...) إلى قوله: (يعلم وإحسان مسلم في الأئمة الثلاثة وأتباعهم، وأما بالنسبة إلى إمامنا ومن تبعه بعلم وإحسان فالمشهور عندهم السدل).

قوله: (هذا هو التحقيق)، علمت ما فيه.

قوله: (الباب الثالث... قال العلامة البناني...)
إلى قوله: (اه). معارض بما ثبت عن رسول الله ﷺ وعن بعض الصحابة والتابعين من السدل كما تقدم بيان ذلك، ويعمل أهل المدينة كما صرح به بعض فضلاء المذهب ولا يلزمهم إثبات ذلك للأستاذ، بل هم أمناء فيما نقلوا ولا يعول على ما في رسالة المسناوي وما ضاهاها مما يخالف مشهور المذهب ويشهد لذلك ما في حاشية العالم العلامة الحسيب النسيب الشريف مولاي المهدي الوازاني العمراني عند قول مياره علي ابن عاشر: ويكره وضع يد على أخرى في الفرض دون النفل، أي: فيجوز، وهذا التفصيل هو مذهب المدونة وهو المشهور ودرج عليه في المختصر وعليه العمل في المقرب، وقل من يعرف فيه القبض في النفل فضلاً عن

الفرض، قال في المدونة: ولا يضع يمينه على يسراه في فريضة وذلك جائز في النوافل... إلخ. ورده الشيخ المسناوي وبالع في الرد بحديث البخاري عن سهل بن سعد. قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، قال القسطلاني: أي: يضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ من الساعد كما في حديث واثلة المروى عن أبي داود والنسائي وصححه ابن خزيمة. والحكمة في ذلك أن القائم بين يدي الملك الجبار يتأدب بوضع يده على يده وهو أمتنع للعبث وأقرب إلى الخشوع. والرسغ المفصل بين الساعد والكف، والسنة أن يجعلهما تحت صدره لحديث عند ابن خزيمة أنه وضعهما تحت صدره لأن القلب موضع النية، والعادة أن من احترز على حفظ شيء جعل يده عليه، ثم قال: وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه، وعن الحنفية يضع يديه تحت سرته إشارة إلى ستر العورة بين يدي الله تعالى. اه.

قلت: قد أجاب بعض المتأخرين من المالكية عن هذا الحديث بأنه منسوخ. اه. ويؤيده ما قاله المحذثون: أن الراوي للحديث إذا قال بخلاف ما رواه فإنه يدل على النسخ إذ لا وجه لعدوله عنه إلا ذلك وما

هنا من هذا النمط فإن حديث القَبْض رَوَاهُ الإمام في الموطأ ومن يده أَخَذَهُ البخاري ومسلم ومع ذلك قال بكرهته في المدونة وباستحباب السُّدَل، والمدونة متأخرة عن الموطأ في التأليف وهي موضوعة لبيان الأحكام بخلاف الموطأ فَهُوَ لبيان الأحاديث فقط، فما يذكر في الموطأ من الأحكام وفي المدونة من الأحاديث فكله استطراد ونظير هذه القضية ما في صحيح البخاري عن ابن عمر، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه وكان يفعل ذلك حين يكبّر للركوع ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع، ويقول: «سمع الله لمن حمده»، ولا يفعل ذلك في السجود، أي: ولا في الرفع منه.

قال القسطلاتي: هذا مذهب الشافعي وأحمد، وقال الحنفي: لا يرفع إلا في تكبيرة الإحرام وهو رواية ابن القاسم عن مالك، قال ابن دقيق العيد: وهو المشهور عند أصحاب مالك والمعمول به عند المتأخرين منهم، وأجابوا عن هذا الحديث بأنه منسوخ. اهـ.

منه وبه يبطل ما قاله السنائي ومن يتصر له. والله در تلميذه جسوس حيث لم يُشر لما قاله بحال مع أنه يتبعه في كل ما يقول أو ينقل من الأقوال ولهذا لما قال ابن خويّر منداد: مسائل المذهب تدلّ على أن المشهور

ما قوي دليله واعترضه ابن راشد فإنّ الأشياخ ربما ذكروا في قول أنه المشهور، ويقولون في مقابله: أنه الصحيح... إلخ. أجاب ابن فرحون عنه بأنّ المقابل قد يعضده حديث صحيح، وربما رَوَاهُ مالك ولا يقول به لمعارض قام عنده لا يتحققه هذا المقلّد ولا يظهر له وجه العدول عنه فيقول: والصحيح كذا لقيام الدليل وصحة الحديث. اهـ.

قال التسولي في شرح التحفة بعد نقله: فيفهم من هذا الكلام أن المقلّد لا يعدل عن المشهور وإن صحح مقابله وأنه لا يطرح نصّ إمامه للحديث، وإن قال إمامه وغيره بصحته، وقد صرح بذلك ابن الصلاح وغيره، وذلك لأنه لا يلزم من عدم اطلاع المقلّد على المعارض انتفاؤه فالإمام قد يترك الأخذ به مع صحته عنده لمانع أطلع عليه وخفي على غيره. اهـ.

وفي جامع الشيخ خليل نقلاً عن سفيان بن عيينة أنه قال: الحديث مضلّة إلا للفقهاء، ومعناه: أن الاستدلال على الأحكام بالحديث ضلال وإتلاف عن طريق الحقّ إلا للفقهاء العارفين بناسخه ومنسوخه، وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيده. ولذا قال ابن وهب: (كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال)، ولولا أن الله تعالى أنقذنا بمالك والليث لضللنا. اهـ.

فإذا قال ابن وهب في الإمام هذا الكلام وقد
وصل إلى الاجتهاد حقيقة وملاً للإمام مسلم صحيحه
بالرواية عنه فما ينبغي لأمثالنا أن يقولوا فيه إلا قولاً
أبلغ، وأبلغ من قول القائل:

فما آباؤنا بأمن منه

علينا اللاتي قد مهدوا الحجورا

وفي توازل جنائز المعيار من جواب لمؤلفه ردّاً
على الإمام أبي العباس البقني لما استدلّ على عدم
جواز تغطية النساء في النعش بالحرير بقوله عليه السلام: «كل
عمل ليس عليه عملنا فهو ردة»، ما نصه: نصّ الأئمة
المحققون من علمائنا رضي الله عنهم وأرضاهم على أنّ
المقلّد الصرف مثلي ومثل من اشتملت عليه هذه ^(١) من
الأصحاب وأكبر منّا طبقة وأعلى منزلة وأطول يداً ممنوع
من الاستدلال بالحديث وأقوال الصحابة رضي الله عنهم،
بل ذلك عندهم من الأوليات، قالوا: وإنما يستعظم
عدم استدلال المقلّد بذلك ويشنع القول فيه الجهال
حتى نقل أبو بكر بن خيران على تحريره إجماع الأئمة،
فإذا علمت هذا ووقفت على ما رسمت فيه فالواجب
على هذا الفاضل أن لا يتكلم في هذا الحديث باعتبار

(١) قوله: (هذه)، لعل (هذه الأوصاف).

اقتناص الأحكام منه ردّاً وقبولاً لأنه إن فعل زجره لسان
الحال وقال له: ليس بعشك فادرجي، وأنشده:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه

وجاوزه إلى ما تستطيع

خل الطريق لمن يبني المنار به

وابرز ببرزة حيث اضطررك القدر

يا باريء القوس برياً لست تحسنه

لا تظلم القوس أعط القوس باريها

وإيراد ما للمحدثين في هذا من المجال يخرجنا
إلى حدّ الإسهاب الممل، ثم الحديث المستدلّ به إنما
يستدلّ به من له أهلية الاستدلال بالحديث، وهم
المجتهدون. اهـ بلفظه.

وبالجملة فاعتراض المسناوي على الإمام من سوء
الأدب الذي يجلّ مثله عنه ومع ذلك تجد بعض الناس
ينوهونه به ففي آخر نوازل الطهارة من المعيار نقلاً عن
ابن مرزوق ما نصّه نصّ القاضي أبو الفضل عياض
رحمه الله تعالى في أول مداركه على أنّ لفظ الإمام
يتنزل عند مقلّديه منزلة ألفاظ الشارع باعتبار العمل
بمنطوقه ومفهومه وغير ذلك فعلى هذا قياس المقلّد
على أصول إمامه كقياس المجتهد على الأصول

الشرعية، قلت: وقد يكون في قوله ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»، لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، إشارة إلى هذا. اهـ.

وفي نوازل الأقضية والشهادات منه أيضاً ما نصّه لأنّ من ليس من أهل النظر فحكمه التقليد وإذا تقلّد مذهباً فاتمّا تقلّده لأنه عنده أصحّ المذاهب وصاحبه عنده أعلم أصحاب المذاهب ولا يسوغ له خلافه، حتى قال بعضهم: إنّ الملتزم لبلد لا يحلّ له مخالفة إمامه، وإنّ الإمام لمقلّده كالنبيّ في أمته وهو صحيح في النظر. اهـ الغرض منه ولا حاجة إلى التطويل بمثل هذا لأنّه من الضروريات.

ثم نقول في تلك الرسالة شتاعات طغا بها القلم منها، قوله: عمل المغرب ليس بحجة... إلخ. فإن أراد أنه ليس بحجة عند أهل المغرب فيما بينهم فليس بصحيح، بل هو عندهم أعظم حجة حتى إنه عندهم مقدّم على المشهور كما قال أبو زيد الفاسي في عملياته:

وما به العمل دون المشهور

مقدم في الأخذ غير مهجور

وإنكار هذا مكابرة وإن أراد أنه ليس بحجة على

بقية أهل المذاهب فخرج عن الموضوع ولا فائدة فيه لأنّ عملهم ليس حجة علينا أيضاً، ومنها قوله: (إذا تقرر الخلاف في أصل المسألة كما ترى وليس لأحد من الناس حجة على صاحبه وجب الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَرَ بَيِّنَةً فَرْدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، والردّ إلى الله هو الردّ إلى كتابه ولم نجد فيه آية ترفع الإشكال ووجدنا سنة رسول الله ﷺ قد حكمت بمطلوبية القبض في الصلاة بشهادة ما في الموطأ والصحيحين وغيرهما من الأحاديث السالمة من الطعن فالواجب الانتهاء إليها والقول بمقتضاها، جعلنا الله من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه... إلخ.

إذ قوله: (وليس لأحد من الناس حجة، صريح أو كالصريح في أنّ الإمام لا حجة له على القبض^(١))، وليس بصواب، فإنّ قول المدونة كره مالك وضع اليد اليمنى على اليسرى في الفريضة، وقال: لا أعرفه في الفريضة. اهـ صريح في أنّ عمل أهل المدينة على خلافه، إذ قوله: لا أعرفه، معناه: لا أعرفه من أنّ عمل الإئمة الذين هم التابعون الذين تلقوا العلم عن

(١) قوله: (القبض)، هكذا وقع له، ولعلها (الشد).

الصحابة فحيث كان هو راوي الحديث وعنه خرجه الشيخان ومع ذلك قال: لا أعرفه، دل ذلك على النسخ لا محالة وأيضاً كلامه يقتضي أن رجوع المقلد إلى قول المجتهد ليس من الرجوع إلى كتاب الله وهو باطل بدليل قوله تعالى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، ومنها رجوعه هو الآية: ﴿إِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ الآية. فإنه غير صواب أيضاً لأن محل الآية في تنازع المجتهدين إذ هم الذين يأخذون الأحكام من الكتاب والسنة فيرجعون إليهما عند التنازع وأما المقلدون كالمستأوي وأضرابه فإنما يرجعون عند الاختلاف والتنازع إلى أقوال المجتهدين لقوله تعالى: ﴿فَسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، فيعملون بالراجح منها في خاصة أنفسهم وكذا بالنسبة إلى غيرهم كالفتوى والحكم، وليس لهم أن يتعدوا طورهم بأخذ الأحكام من الكتاب والسنة.

قوله: (ونقل المواق في سنن المهتدين...) إلى قوله: (ثم ذكر بعده قول الكراهة وتأويلاته يعلم ما فيه) مما تقدم ومما يأتي إن شاء الله تعالى.

قوله: (وأما ما يقوله السادلون أيديهم: هذه هيئة الميت وهي أبلغ من الخشوع...) إلى قوله: (لأن السدل لم يتشرع به الإمام ولا غيره من السلف) كلام

صادر عن غير ترو يعلم خلله مما تقدم ومما يأتي. وقوله: (نقول لمن يتسلى بمثل ذلك...) إلى قوله: (مع وضع اليدين أقرب) هو كالذي قبله.

قوله: (ولو صحت مشروعية السدل لكان التشبيه بالميت مقبولاً...) إلى قوله: (إذا جاء نهر الله بطل مهر معقل) كلام تمجّه الأسماع وتنفر منه الطباع وما حقه أن يسطر في الكتب وذلك أن ما نقاه من مشروعية السدل ثابت بالآثار الصحيحة وبتصريح أئمة المذهب وغيرهم بذلك، وتقدم ما فيه كفاية لمن يفهم وأزيدك ما يأتي: قال العلامة بهرام في «شامله»: ويستحب سدل يديه وله وضع يمينه على يسراه تحت الصدر في النفل وهل مطلقاً أو إن طول يعين به نفسه تأويلان، وفيها في الفرض يكره، وهل للاعتماد أو خوف اعتقاد وجوبه أو إظهار خشوع تأويلات؟ وقيل: بالجواز فيهما. وقيل: بالمنع. اهـ.

فأنت تراه مصرحاً بحكم السدل مصدراً به، وقال العلامة القباب في شرحه لقواعد القاضي عياض، وقال عياض: ذهب جمهور العلماء وأئمة الفتوى إلى أخذ الشمال باليمين وإنه من سننها وتعمام خشوعها وضبطها عن الحركة والعبث، وهو أحد القولين لمالك في الفرض والنفل، ورأت طائفة إرسال اليدين في الصلاة

منهم الليث وهو القول الآخر لمالك فانت تراه رحمه الله تعالى مصرحاً بنسبة القولين لمالك ولم ينكر واحد منهما نسبتهما له، كما فعل الأستاذ.

وقال العلامة الشوكاني في «نيل الأوطار»: وروى ابن الزبير عن ابن المنذر والحسن البصري والنخعي أنه يرسلهما ولا يضع اليمنى على اليسرى، ونقله النووي عن الليث بن سعد، ونقله المهدي في البحر عن القاسمية والناصرية والباقر ونقله ابن القاسم عن مالك وخالفه ابن عبدالحكم، فنقل عن مالك الوضع والرواية الأولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم، ونقل ابن سيد الناس عن الأوزاعي التخيير بين الوضع والإرسال. اهـ.

هذا الشوكاني ليس من أهل المذهب ومع ذلك حذر النقل عن مذهب مالك، قوله: (الأحاديث...). إلى قوله: (فقه المسألة لا حاجة لي في التعرض لذلك لثبوت القبض لدي كالسُدل ولا غرابة في ثبوت وصفين متحدي الحكم لشيء باعتبارين فقد ثبت وصفان متناقضان باعتبار واحد كالطهارة والنجاسة للمني، فبعض الأئمة يقول بطهارته وبعض آخر يقول بنجاسته).

قوله: (وبه اغتر من لم يدقق النظر وبذلك تمسك العامة واستمرّ التعمّد بالسُدل) فيه نظر.

قوله: (رأيت من تمام حقوق المسألة...) إلى قوله: (أشار إليه البناني والدسوقي وغيرهما لا تطيل به ذكراً لما تقدّم من أنّ البناني والدسوقي وغيرهما قائلون بالسُدل).

قوله: (ثم أقول حيث أنّ السّادلين في الصلاة ليسوا مستدلين بحديث حتى نردّهم إلى الحقّ بأحاديث أصحّ ممّا في أيديهم هو كذلك لأنّ الاستدلال على ثبوت الأحكام بالأدلة الشرعية ليس من وظيفتهم وإنما هي وظيفة المجتهد ووظيفة المقلّد الأخذ بما قاله إمامه وعليه تصحيح ذلك وكتب المالكية من لدن مالك إلى وقتنا طافحة بثبوت السُدل وتشهيره على غيره، غير أنّ قوله: (نردّهم إلى الحق) فيه نظر لإفهامه أنهم ليسوا على الحقّ، كلا بل هم على الحقّ رضي أم كره.

قوله: (بل يظنون أنّ السُدل مذهب الإمام مالك...) إلى قوله: (خير على خير) لا يخفى ما فيه والأمر كله لله.

قوله: (وممّا يدلّك على إلغاء نسبة السُدل لمالك بالمرّة وكونه لا يعتبر من أقواله أصلاً أنّ الكتب الجامعة لاختلاف أئمة الدّين الأربعة وغيرهم المستوعبة لأقوالهم القوية والضعيفة وأهمها كتب ابن المنذر النيسابوري الذي لم يصنّف مثله في هذا الباب لم يحكّ هو ولا

غيره من أرباب هذا الشأن عن مالك غير الوضع) فيه
فصور يتبين بعد.

أقول والله المستعان: أنَّ الأستاذ صاحب إنصاف
معروف بكريم الخصال وحسن الإسعاف إذا ثبت لديه
ما قاله أصحاب كتب الخلاف لا بدَّ وأن يرجع إلى
الوفاق والائتلاف ولا يستمرَّ على ركوب متن الخلاف
لأنَّ الحقَّ حقٌّ وأولى بأهل الحقِّ الاعتراف، قال
صاحب «كتاب الرحمة في اختلاف الأئمة»: وأجمعوا
على أنه يسنُّ وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة إلا
في رواية عن مالك وهي المشهورة أنه يرسل يديه
إرسالاً. اهـ.

وقال الجامع بين علمي الظاهر والباطن سيدي
عبد الوهاب الشعراني في «الميزان» وهو أحد الكتب
الجامعة للخلاف: وأما وجه من قال بعدم استحباب
وضع اليدين تحت الصدر فهو لكون غالب المصلين لا
يقدرُونَ على مراعاة شيئين معاً في آنٍ واحد، وقد
تعارض معنا هنا شيان طلب كمال مراعاة الإقبال
على الله تعالى حال مناجاته، ومراعاة كون اليدين تحت
الصدر لا ينزلان عن ذلك المحل. فراعى صاحب هذا
القول الأهم والأفضل وهو كمال الإقبال على مناجاة الله
تعالى وذلك في حق الأصاغر وأما الأكابر فيؤمرون

بوضع اليدين تحت الصدر لقدرتهم على مراعاة شيئين
في آنٍ واحد فرجع الأمر إلى مرتبتين: التخييف
والتشديد المذكورين في الميزان فمَن أقدره الله تعالى
على كمال الإقبال مع مراعاة كون اليدين تحت الصدر
كان أفضل لأنها هي صفة حال وقوف العبيد بين يدي
سيدهم ومن عرف من نفسه العجز عن ذلك أمر بإرخاء
اليدين ليحصل الغرض الأهم من الإقبال على مناجاة الله
التي هي روح الصلاة وبذلك حصل الجمع بين قول
الإمام مالك والإمام الشافعي. فرحم الله الأئمة ما كان
أعرفهم بأحكام الشريعة وأسرارها ومراتب العاملين بها.
اهـ.

وقال طائر الصيت العلامة حفيد ابن رشد رحمه الله
تعالى في كتابه «الجامع للوفاق والخلاف»: المسمَّى
بـ «بداية المجتهد»، المسألة الخامسة اختلف العلماء في
وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة فكرها
مالك في الفرض وأجازها في النفل ورأى قوم أنها من
سنة الصلاة وهم الجمهور والسبب في اختلافهم أنه قد
جاءت آثار ثابتة نقلت فيها صلاته ﷺ ولم يتقل فيها أنه
كان يضع اليمنى على اليسرى وثبت أنَّ الناس كانوا
يؤمرون بذلك وورد أيضاً من صفة صلاته في حديث
أبي حميد لم رأى قوم أنَّ الآثار التي أثبتت ذلك اقتضت

زيادة على الآثار التي لم تنقل فيها هذه الزيادة وأن الزيادة يجب أن يُصار إليها، ورأى قوم أن الواجب المصير إلى الآثار التي ليست فيها هذه الزيادة، لكون هذه الزيادة ليست مماسة لأفعال الصلاة وإنما هي من باب الاستعانة ولذلك أجازها مالك في النفل ولم يجرها في الفرض وقد يظهر من أمرها أنها هيئة تقتضي الخضوع وهي الأولى فيها. اهـ.

أناشدك الله تعالى أيها الناظر المُتصف أن ترى أن هؤلاء الأئمة الذين نسبوا السُّدُلَ لمالك وغيره من صحابة وتابعين ومجاهدين منهم من صرح بسنيته ومنهم من صرح باستحبابه ومنهم من صرح بإباحته، تقولوا عليهم زوراً ويهتاناً أم نسبوه إليهم مع عدم فهم ما نسبوه، أم كيف الحال... إنا لله وإنا إليه راجعون. وها هنا شبه وقفة وجوابها كافٍ عن جواب الاستفهام المتقدم إذا دار الإثبات والنفي في السُّدُل بين من تقدم ذكرهم وبين الأستاذ أيكون المعول على قولهم أم على قوله؟ بل على قولهم لأمر منها المثبت مقدم على النافي، ومنها من حفظ حجة على من لم يحفظ، ومنها (عليكم بالسواد الأعظم) وهم بالنسبة إليه سواد، وأي سواد.

قوله: فتحقق مع ما قدّمناه أن السُّدُل لا محل له

في مذهب مالك فليعلم ذلك كلام غير صحيح، بل له محل وهو المقدم على غيره لما تلى عليك وما أحسن ما قيل:

أوردها سعد وسعد مشتمل

ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ولو كانت المسألة خفية لصح أن يعتذر على الأستاذ بقولهم: «الجواد قد يكبو والصارم قد ينهو». ولكن نعتذر عنه بوجه آخر يناسب اعتذاره على من خطاهم في السُّدُل هو أن الأستاذ له مدة في الأستاذة، ومعلوم أن أهلها أحناف وهو منفرد بالشهرة فيهم فإذا سألوه عن شيء في مذهب مالك، أجابهم ولا يتعقبون عليه في شيء من ذلك فلما سُئل عن القبض أجاب بما في رسالته وقد سمعت البعض منها بالأستاذة وذلك سنة ١٣٢٦ ولم يظن أن هناك متعقبات ولو أنه ما طبعها ونشرها لصح له ذلك لكن يأبى الله إلا ما أراد.

قوله: وبما تقدم تعرف خطأ من انفرد من المتأخرين بقوله في فتوى له: (إن السُّدُل في الصلاة ثابت في السنة...) إلى قوله: (المشهود لهم من لسان النبوة بالخيرية) شئنة محتوية على أمور لا ثبوت لها والحق أن فتوى المفتي الذي يعنيه وهو الأستاذ المحقق

شيخ مشايخنا الشيخ عlish رحمه الله، صواب لا نزاع فيها بين المالكية وكذا غيرهم كما تقدم بيان ذلك ولقد صدق من قال: «من غير أخاه برضاع كلبه لم يمت حتى يرضعها».

قوله: (وأيضاً لم يرو القول به اجتهاداً) إلى آخر الباب يرد بما تقدم من القول.

قوله: (الباب الرابع...) إلى قوله: (تنبيهات) لا يفيد الحكم بغير انضمامه لما ورد في السنة كما تقدم مثله في كلام الشيخ العياشي.

قوله: (لو سكت من لا يعلم لقل الخلاف ولو سكت العلماء عن الخطأ في الدين لسرى هذا الداء في عروق الشريعة وانحلت قواها، ويأبى الله ذلك كما ورد في الحديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين») كلام حق لا غبار عليه والشاهد متحقق فيه.

قوله: (الباب الخامس...) إلخ. خارج عما أنا بصدده فلا نتعرض له بشيء.

قوله: (الباب السادس...) إلخ. ظاهر الخلل بمراجعة ما قدمنا فلا نحتاج إلى التفسير عنه.

قوله: (الباب السابع في محل وضع اليدين...)

إلى قوله: (ويرد يده إلى محلها) لا نحتاج إلى ذلك إلا على القول بمطلوبيته كما تقدم عن الأمير في حاشيته على عبد الباقي.

قوله: (الباب الثامن في تكميل يطمئن به قلب طالب الحق...) إلى قوله: (وبما قررناه وبالإطالة أوضحناه لم تبق شبهة لمن يصبر على السدل إلا الاعتياد والخلو في تعظيم من صلى بالسدل غلو لم يأذن به الله) كلام ناشئ عما استحضره في مخيلته وظن حقيقة فأطلق لسانه على القائلين بالسدل العاملين به من لدن مالك إلى عصرنا عبارات مقلقة ولم ترضه أقوالهم في مؤلفاتهم ولا أفعالهم المنقولة عنهم جيلاً بعد جيل.

فيا للعجب... من هذا الأستاذ كيف سؤلت له نفسه هذا الأمر وحملته على الطعن في أعراضهم بقوله: (الاعتياد وفعل العوام؟) وهكذا من العبارات الغير اللاتقة بجنايه الفخيم لكن أقول: إن حضرة الأستاذ ليس مالكي المذهب وإنما هو مجتهد يتبع ما صح عنه من الآثار وإنما ينتسب لمالك تستراً كما فعل غيره قبله، بل شاع الآن من كثير منهم ممن له أدنى تعلق بسرد الحديث إنهم يقولون: نحن مالكيون في الحلال والحرام أثريون في الرقائق ويعنون بالرقائق ما عدا المطلوب فعله أو

تركه على طريق اللزوم تقليداً منهم لمن صدرت منه تلك العبارة من الأفاضل من غير فهم المراد منها وذلك خطأ صراح، بل المراد منها المقام الثالث وهو مقام الإحسان المشار إليه في الحديث النبوي ويشهد لذلك ما في حاشية مفتي قاس العلامة المهدي الوازاني أثناء كتابته على قول ابن عاشر وكرهوا بسملة.

تنبيه:

زعم بعض أهل العصر أن البسملة تُقرأ في صلاة الفرض ولو كان المُصلّي مالِكياً، وأن المالكي لا يلزمه تقليد إمامه في المندوب والمكروه وإنما يلزمه تقليده فيما عداهما مستدلاً على ذلك بقول العلامة سيدي محمد بن عبدالقادر الفاسي في شرح الحصن ما نصّه: ومما ينبغي هنا ذكره ما ثبت عليه شيخ شيوخنا الإمام أبو عبدالله محمد بن قاسم القصار رحمه الله، قال: تذكّر قول أبي عبدالله الحفار نحن مالكيو المذهب في الحلال والحرام وعلى مذهب المحدثين في «الرقائق والآداب» كما كان سادات المسلمين الصوفية.

وقال الإمام القبيجاطي: أما الأحكام المحلال والحرام فنحن فيها على صميم المذهب، وأما الآداب والقراءات فنحن على مذهب أئمة هذا الشأن.

وقال الإمام سيدي أبو القاسم العقباتي في التقليد: إنما هو في الأحكام، ومسائل الآداب ليس من هذا. اهـ.

وهذا من الخطأ الصراح الذي لا يحلّ السكوت عنه ولا يُباح، إذ الآداب التي لا يلزم تقليد الإمام فيها عند من عبر بذلك هي مقام الإحسان المشار له بقوله ﷺ: «أن تعبد الله كأنك تراه... إلخ»، وهو التصوّف بأجمعه إذ هو مبني على هذا الحديث لا الشنن والمندوبيات والمكروهات فهذه يلزم كل واحد من مقلديه تقليده فيها قطعاً، وهي داخلة في الحلال الذي يجب تقليده فيه إذ المراد به ما قابل الحرام بدليل المقابلة فيشمل الجائز المستوي الطرفين والمكروه والمندوب والواجب، وقد أفصح بهذا الإمام أبو القاسم العقباتي، حيث قال: التقليد إنما هو في الأحكام ومسائل الآداب ليست من هذا. اهـ.

فهو كما ترى صريح في أن مسائل الآداب ليست من الأحكام وبالضرورة أن المندوب والمكروه من الأحكام لأن أقسام حكم الشرع خمسة، كما تقدّم في قول الناظم:

أقسام حكم الشرع

رب خمسة تـ

البيتين، ونحوه قول الإمام القيجاطي: أما الأحكام
الحلال والحرام فتحن فيها على صميم المذهب، وأما
الآداب والقراءات فنحن فيها على مذهب أئمة هذا
الشان. اهـ.

فانظر كيف قابل بين الأحكام والآداب وذلك يدل
على تغايرهما، ومن العجب أن أكابر أئمة التصوف
يقلدون الفقهاء في الأحكام فكيف يتوهم تقليدهم فيها،
وهم مقلدون فيها لغيرهم وعبرة المراق بعد نقل كلام
القيجاطي في سنن المهنددين هي ما نصّه: وكذلك كان
شيخني ابن سراج يحكي عن شيخه المفتي القدوة أبي
عبدالله الحفار أنه كان يقول: نحن مالكيو المذهب في
الأحكام «الحلال والحرام» وعلى مذهب المحدثين في
«الرقائق والآداب» كما كان سادات المسلمين الصوفية،
هذا سبيل الطريقة الإمام الجنيّد حجة في التخلق والسلوك
وبالنسبة للحلال والحرام هو مقلد لأبي ثور. وهذا
الشبلي.

قال عياض: هو شيخ الصوفية وإمام أهل علم
الباطن وكان في الأحكام مقلداً لمالك. وهذا روي قال
في الرسالة: إنه من جملة مشايخ الصوفية وكان في
الأحكام مقلداً لداود. وهذا أبو القاسم القشيري شافعي
المذهب. اهـ.

فظهر لك أن الإمام رضي الله عنه ونفعنا به يقلد
في الأحكام التي هي مقام الإسلام، وأن الآداب التي
هي مقام الإحسان يقلد فيها أرباب التصوف، وأن ما
احتج به من النصوص حجة عليه لا له، وإن إدخال
بعض الأحكام وهو المندوب والمكروه في الآداب غلط
واضح.

قال الشيخ الرهوني: كثير من أكابر الصوفية
رضي الله عنهم لم يكونوا فقهاء وكلام غير واحد من
الأئمة المقتدى بهم صريح في أنه ليس من شرط
الصوفي أن يكون فقيهاً، منهم الشيخ زروق في
قواعده، ونصّه قاعدة: إنما يؤخذ علم كل شيء من
أربابه، فلا يعتمد صوفي في الفقه إلا أن يعرف قيامه
عليه، ولا فقيه في التصوف إلا أن يعرف تحقيقه له،
ولا محدث فيهما إلا أن يعرف قيامه بهما، فلزم طلب
الفقه من قبل الفقهاء لمريد التصوف وإنما يرجع لأهل
الطريقة فيما يختص بصلاح باطنه من ذلك ومن غيره،
ولذلك كان الشيخ أبو محمد المرحاني رضي الله عنه
يأمر أصحابه بالرجوع للفقهاء في مسائل الفقه وإن كان
عارفاً بها. اهـ.

وقال الشيخ جسوس في أول شرحه لتصوف ابن
عاشر ما نصّه: الذين ثلاثي إيمان: وهو ما يرجع إلى

الاعتقادات، والإسلام: وهو ما يرجع إلى الأعمال والإحسان وهو ما يليق من الآداب بين يدي الله تعالى حالة العبادة، إلى أن قال: وعلم الآداب المطلوب الإحسان والتخلق به، فقام المتكلمون ببيان علم المعتقدات، والفقهاء ببيان العمليات، والمتصوفة ببيان الأدبيات، إلى أن قال: وبهذا تعلم أن علوم الدين منها ما يتعلق بظاهر العبد وجوارحه من طاعة ومعصية وهو المسمى في الاصطلاح فقهاً، ومنها ما يتعلق بباطنه وقلبه وهو علم المعتقدات ويسمى إيماناً وتوحيداً، ومنها ما يتعلق بالآداب بين يدي مولاه وهو علم الأدبيات ويسمى تصوّفاً لأن الإحسان هو الإتقان... إلخ. قف عليه. ونحوه قول الشيخ الطيب بن كيران في أول شرحه للحكم ما نصه: اعلم أن الدين هو مجموع أقسام ثلاثة: (إيمان وإسلام وإحسان)، وكما يطلب العبد بالتصديق بالله وبرسوله وبما جاؤوا به عن الله وهو المسمى بالإيمان، وبالأعمال المتعبد بها قولية وفعلية ومركبة منهما كالصلاة، بدنية ومالية ومركبة منهما كالحج والجهاد، وهو المسمى بالإسلام، يطلب أيضاً بالآداب اللائقة بالعبد بين يدي مولاه سبحانه تعالى وهي أخلاقه ﷺ التي كان يتخلق بها مع الخالق تعالى ومخلوقاته حتى قال تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَکُلِّ شَيْءٍ عَظِيمٌ﴾، وهو

المسمى بالإحسان والعلم المتكفل ببيان المعتقدات هو علم أصول الدين، والعلم المتكفل ببيان العمليات هو علم الفقه، والعلم المتكفل ببيان الآداب هو علم التصوّف، فلا غنى للمكلف عن العلوم الثلاثة ولا يكمل دين العبد إلا بالجري على مقتضاها، إلى أن قال رحمه الله تعالى: فمثل هذه الأخلاق يقلد فيها الصوفية لا الأحكام لما أن أكابر الصوفية كما تقدم مقلدون فيها للفقهاء، فكيف يقلدونهم فيها وهم مقلدون لغيرهم؟ إن هذا لمن العجب الذي لم يسمع بمثله والحاصل أن كل من يقلد فيه أربابه، فتحن في التوحيد على مذهب الأشعري، وفي الأحكام على مذهب مالك وفي «الرقائق والآداب» على مذهب الجنيد، كما يشير لذلك قول الناظم في عقد الأشعري:

وفقه مالك وفي
طريقة الجنيد مالك

فأضاف العقد إلى الأشعري والفقه إلى مالك والطريقة إلى الجنيد، فكل يقلد في مذهبه. وإخراج المكروه والمندوب من الأحكام وإدخالهما في الأدبيات هفوة عظيمة وزلة كبيرة وكذا النحو فإننا فيه على مذهب

سيبويه وغيره من النحويين والعروض على مذهب
الخليل ومن وافقه من العروضيين واللغة على مذهب
اللغويين والله أعلم، ولا يتقيد الواحد منهم بمذهب
يرجع إليه بل في كل ساعة على بنية طريق إنا لله وإنا
إليه راجعون.

ومما يدلّك على أنّ الأستاذ مجتهد أنه يُفتي بجواز
حلية الرجال بالورق كالمنقالة، أي: الساعة دون
الذهب. ولما سُئِلَ عن الفرق بينهما، أجاب: بأنه تتبع
الآثار فلم يجد ما يحرم الفضة على الرجال، وأنه يقول
بعدم القنوت في الصُّبح، وإنه يقول بتسبيح غسل الإناء
إذا ولغ فيه الكلب، وكنتُ اجتمعتُ مع بعض علماء
اليمن في سنة ألف وثلثمائة وست وعشرين، فتذاكرنا
ملياً حتى سألني عن حضرة الأستاذ، فقلت له: أعرفه،
فأثنى عليه وقال لي: إنه يعجبني حيث لم يتعصب
لمذهب وإنما مذهبه الحديث ولا واحدة من المسائل
يقول بها: مالكي. فلو أظهر مذهبه وقال: لم يثبت
عندي السُّدل وإنما الثابت عندي القبض. لأراح نفسه
وأراح الناس، فلا يلتبس حيثُذ على الناس.

قوله: (فأردت بهذا الباب معالجة الأفكار) إلى
آخر الباب ليس بمجد نفعاً لأنّ علاجه سُم قاتل، حيث
يحاول إطفاء سنة ثابتة إذا تأملت أيها الناظر فيما نقلناه

لك من كلام العلماء وفيما يقوله الأستاذ، تجد الأستاذ يعدل العلماء تارة تارة يجرحهم وكأن التعديل والتجريح على حسب غرضه فأيهما شاء فعله .

قوله: (الباب التاسع في عذر الأفاضل...) إلى قوله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ﴾ فيه ما فيه لمن تأمل ويشهد لذلك ما تقدم فارجع إليه وأمعن النظر فيه تجد الحجة قائمة عليه .

قوله: (إجمال بعد تفصيل...) إلى قوله: (وفيهم ضراغمة العلم حقيقة لا مجازاً فهل عرف الناس المذهب إلا من هؤلاء...) إلى قوله: (أيضاً والرجوع إلى الحق فريضة) يؤكد إقامة الحجة عليه لأن هؤلاء مصرحون في تأليفهم بثبوت نسبة السُّدُل إلى مالك ولم يصرح واحد منهم بنفي ذلك، بل ولا بإشارة ونصوصهم المعزوة إلى كتبهم شاهدة بذلك فالواجب على الأستاذ أن يتنازل إلى الحق ويرجع إليه ولا ينقص ذلك من مقامه لأن الرجوع إلى الحق فريضة، ويا ليت ألف في ترجيح القبض على السُّدُل كما فعل غيره، وهل يسلم له ذلك شيء آخر؟ وأما السبيل الذي سلكه هو من نفي السُّدُل رأساً فلم أره ولم أسمع به لغيره لكن قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ .

قال الأستاذ: (الباب العاشر وهو الخاتمة...

نسأل الله حسنهما من طالع هذه الورقات وظهر له رجحان
 سنة وضع اليدين في مذهب مالك لا يجوز له أن يقول
 لمن يسترشده بعد ذلك، فيه قولان فضلاً عن أن يحسن
 له السدل فإنه انحراف عن راجح ومشهور مذهبه...)
 إلى قوله: (وقد رأيت في الآستانة)، أقول له: لم يظهر
 من كلامك راجح ولا مشهور حتى نميل إليه بل المشهور
 خلاف ما قصدته كما سطرناه أولاً. وأما الترجيحات
 والاستحسانات الواقعة من بعض المحققين في شأن
 القبض ليس وقوعها في مقابلة السدل، بل في مقابلة
 المنع والكراهة المطلقين الموجودين في المذهب فتراهم
 يذكرون حكم السدل ثم يقولون: وكره القبض في
 الفرض، وهل كراهته للاعتماد أو خيفة اعتقاد وجوبه أو
 إظهار الخشوع، تأويلات؟ يعني: أو لا لهذه العلل
 الثلاث كما صرح به ابن القصار فهو صرف منهم لما
 يتبادر من الكتاب ثم رجحوا كراهيته في الفرض
 للاعتماد، فإذا انتفى قصد الاعتماد انتفت الكراهة لكون
 الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، وهذا لا يقتضي نفي
 السدل رأساً كما يدّعيه الأستاذ هنا أن السدل له محل في
 مذهب مالك حيث قال: وظهر له رجحان سنة القبض
 لأنّ الراجح يقابله مرجوح لا معدوم وقد نفاه آنفاً رأساً
 فما هنا ينافي ما تقدّم له، وعلى إرخاء العنان والتسليم
 جدلاً من أن السدل مرجوح لا يجوز الإفتاء بغيره حيث

جرى به العمل في مشارق الأرض ومغاربها وهذه سنة
القول الضعيف والمرجوح إذا جرى بهما العمل لا يجوز
الإفتاء بالراجع، والمشهور إذا ما جرى به العمل يصير
هو الراجح والمشهور ويحرم الإفتاء بغير الراجح،
وبالجملة لا يجوز لمالكي استفتي في شأن السدل
والقبض أن يفتي بغير السدل.

قوله: (وقد تلخص من أقوال فقهاء المذهب
وأساطينه الراسخين أن السدل بدعة) مردود عليه بما
تقدم عن فقهاء المذهب وأساطينه الراسخين من أنه سنة
قائمة لا يعترىها زوال. اللهم إذا أردت لعبادك فتنة
فاقبضنا إليك غير مفتونين، ولا ضالين، ولا مبدلين،
ولا مغيرين، ولا مخالفين لما سلك عليه سلفنا.

قوله: (وبمجموع ما تقدم لا سيما الباب الثاني
سقط استدلال السادلين بقول المختصر: وسدل يديه.
وقول ابن عاشر: سدل يد إذا المراد به إن كان قاصداً
الاعتماد والاثكاء ساقط عن درجة الاعتبار). والمراد
الذي قاله غير مراد لهم البتة ولم يخطر ببالهم أصلاً
وإنما حكوه فقهاً مسلماً، وحكماً مسرمداً، كيف يسوغ
لهم أن يثبتوا حكماً ليس له وجود على دعوى الأستاذ
بمجرد قصد الاعتماد، ومن قال: من قصد الاعتماد
على يديه في الفريضة يستحب له إرسال يديه. قل:

هاتوا برهاتكم إن كنتم صادقين على أنه لا يصح من وجه آخر، لأن الأستاذ حكم ببدعية السّدل فكيف تأمره ببدعة عند إرادة الاعتماد، بل نقول له لا تقصد الاعتماد لأنه مكروه وعليه فيصير تعبير الفقهاء بنذب سدل يديه ويستحب السّدل. وكلا القبض والسّدل سنة كما تقدّم التصريح به لا غياً وإثبات حكم لم يأذن به الشرع، هذا ما يؤخذ من كلامه، سبحانه هذا بهتان عظيم.

قوله: (ثم أعتذر في الأطناب لذوي الألباب...) إلى قوله: (والأمر كله لله) علم حكم ما يريده ممّا تقدّم فارجع إليه، وتبصر فيه تجد ما يقوله شبه أحلام، وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين، ربنا لا تزعج قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك سلامة وعفواً وعافية وكمالاً، واجعلنا من الذين لا يرضون عن أنفسهم ويستقلون بأنفسهم استقلالاً إنك سميع الدعاء، مجيب لمن دعا.

سبحان ربك ربّ العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله ربّ العالمين.

ووافق الفراغ من تبويضها أواخر ربيع الأنور سنة ألف وثلاثمائة وثمان وعشرين من هجرة سيّد الأولين والآخرين عليه من ربّ العالمين أفضل صلاة المصلين وأزكى سلام المسلمين.

آمين . . آمين . . آمين

وهذه تقاريط لبعض الأجلة الأعلام الذين هم
لفلك العلوم والفضائل كبدر التمام، منهم: حضرة
العلامة النحرير صاحب التحرير والتحرير عين السادة
الأعيان المشار إليه بالبنان الشيخ حمدان بن الونيسي
الجزائري القسطنطيني أحد مدرسي الحرم النبوي
أبقى الله وجوده وأشرق سعوده، حمداً لمن حفظ
مذاهب الأئمة الأعلام من التحريف والتبديل
والأوهام، وقبض لها فطاحل الأقلام تذب عنها بأدلة
أشد من وقع السهام، والصلاة والسلام على من نوه
بعلو كعب أئمة الإسلام وعلى آله وصحابه أولي
الفضل والاحترام.

أما بعد:

فقد أطلعني العلامة المحقق والداركة المدقق
المتوكل على مولاه الكافي سيدي الشيخ محمد بن
يوسف الكافي على كتابه له بهية ذات تحقیقات

نقيسة سنية في الرد على من أنكر السُّدُل في مذهب
مالك وزعم أنه بدعة يتبرأ منها المالكي السالك،
ولما تأملت في معانيها وأجلت النظر في أطرافها
ومبانيها وجدتها نصرة في الدين وغيره على إمام
أئمة المسلمين من أن تتلاعب به أفهام دُعاة الاجتهاد
من متفقهة هذه الأعصر في أقطار البلاد، أجاد فيها
مؤلفها وأفاد وقام بهذا الفرض الكفائي يناضل بسهام
الأدلة المتينة الأوتاد، فلعمر الحق أنها لأفضل هدية
ناسك وأحسن هيئة سالك إلى مذهب مالك، وهي
الجديرة بهذا الاسم لمن حقق الحدود والرسم.
فجزى الله مؤلفها بالروح والريحان في قصر الجنان،
فقد كفى المالكية مؤنة الذب عن المذهب بالقدر
الكافي، كيف لا ومؤلفها العلامة الكافي ولما
اشتملت عليه هذه النصرة من المحاسن والأسرة قلت
مخاطباً لها شغفاً بها وولها:

يا نصرة السالك المبرور طولي على

من رام بالظفر هدم هيكل وعلا

لا تختشي واسدلي يد الفخار فقد

حماك بل قد حباك الكافي تاج علا

فاستبشري قد حداك الغرب قاطبة

وقد سقاك انتصاراً أزهر علا

على مؤلفك الكافي تكملة

من سادلي الأيدي في قيامهم عملاً

تحريراً في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٨ هـ.

محبكم

حمدان بن المونيسي القسطنطيني



وقال العلامة المحقق والحبر المذقق ذو النثر
الفائق والنظم الرائق الشيخ محمد العمري أحد
مدرسي الحرم النبوي لا زال على كل مكرمة
يحتوي .

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الجهيد النقاد والنجم الثاقب الوقاد والراسخ
القدم في المعارف والحكم صاحب الفضائل المشهورة
والمناقب الصالحة الماثورة جناب الشيخ سيدي محمد بن
يوسف الكافي متع الله بوجوده الإسلام وأعلى درجاته
مع المقربين في دار السلام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد . . .

فقد وقفت على رسالة حديثة عهد الوجود جاءت
من أسلامبول تدعى بـ «هيئة الناسك في أن القبض هو
المتعين في مذهب مالك» لم ندر من أبو عذرها

وجاني حلوها ومزها، ولم نعلم ما يريد بتأليفها
 وبالجمله أنكر السُّدُل الذي مشروعيته عند المالكية، بل
 وغيرهم بالنسبة إلى العلم به في مذهبنا من البديهيّات
 وأجلب على هذه الدعوة الباطلة بخيله ورجله ووبله
 وطله حتى آل أمره إلى أن ضعف رواية شيخ المذهب
 وحامل لوائه ومن بعده إلى زماننا، بل كذب كل ناقل
 في هذه القضية خلافاً حتى خارج المذهب فكدت من
 هذه الافتراءات أشك في وجودي وأتردد في الفرق بين
 عيني وشهودي فأكون من اللأدرية وإخوتهم العندية
 عمدتي الطائفة السوفسطائية لشدة تمويه كلام صاحب
 هذه الرسالة وتدليسه وتحريفه وتزويره
 وتلبيسه، بيدَ إني رجعت إلى الله في سؤاله العصمة
 من الفتن ما ظهر منها وما بطن، تالياً قوله جلّت
 قدرته: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ ومتمثلاً بقول
 بعد الكُبرا:

وليس يصح في الأذهان شيء
 إذا احتاج النهار إلى دليل

ومكثتُ أياماً أجيلُ الرأي في الكتابة عليها
 حسب بضاعتي المُزجاة أو أتركها على أنها مكشوفة
 التزوير عادمة التحرير إلى أن قيضك الله أيها السيّد
 الجليل إلى هدم أركانها، وتقويض بنيانها، وتمزيق

جلبابها، وتقطع إهابها، وإظهار ما اختلسته من
النصوص الناطقة^(١) بالصواب وما أخفته من المسائل
السافرة عن وجه الحقيقة النقاب بتأليفك الحقيق بأن
يكتب بماء الذهب ويصان في صوان النفوس ويعجب
أولوا التحقيق من تحقيقاته وأصحاب التدقيق من
تدقيقاته فله أنت من بصير بحل كل عويص، مدرب
باصطياد كل قنيص، وجزاك عن دينك ومذهبك من
أسدى إليك العلم ومنحك بالحكمة والحكم وفضلك
على كثير من خلقه تفضيلاً والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته:

يا حياة الناسك المزور جانبه

عن الهدى زوري في غير وادينا

أفي مطالع الشمس الحق تلمسي

منا ضللاً ونور الحق يهدينا

فالناس أحياء ما زالت مذاهبهم

محفوظة بينهم ما غيروا ديننا

حتى تعود صروح العلم دارسة

أزمان فتنة دجال فزورينا

(١) قوله: (الناطق)، لعل (العارية...) إلخ.

ما جاء وقتك عودي غير حامدة

غب السرى واختسى يا هذه حيناً

خذي نجوم رجوم من سماء نهى

فرد الجلالة حامينا وكافينا

تحريراً في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٢٨ هـ.

محبكم

محمد العمري العقبي الجزائري

وقال حامل راية العلوم والعرفان المشهود له
بالسبق بين كافة الأقران الحسيب النسيب المعزز عن أن
يدانيه نائي ولا قريب، الشيخ صالح الشريف التونسي
حمداً لمن سلك بهاته الأمة سبيل الرشاد والسلام
والصلاة والسلام الأكملان على صفوة العباد محمد
المخلوقات وأحمد الكائنات وعلى آله الطاهرين
وصحابه الطيبين ومن اهتدى بهديهم واسترشد برشدهم
ما دامت الأرض والسموات.

أما بعد:

فقد اطلعت على هذه الرسالة الزاهرة المسماة:
«نصرة الفقيه السالك على من أنكر مشهورية السدل في
مذهب مالك» فوجدتها موفية بموضوعها يلوح من بين
سطورها غيرة صاحبها وطهارة قصده عامله الله بنيته
وأكثر من أمثاله وأبعد عنا تشويش العباد ووفقنا
للاشتغال بما يعيننا من اتباع طريق الرشاد. كتبه بقلمه

فقير ربّه وأسير ذنبه خادماً العلم والفقراء صالح الشريف
التونسي كان الله له .

في ١٦ ربيع سنة ١٣٢٨ هـ .

وقال العلامة الأديب الأمجد الأريب حائز قصبات
السبق في النظم والنثر واسطة عقد نبلاء العصر الشيخ
محمد الشريف الحيوني الشهير بالجبروني التونسي
البنزرتي .

الحمد لله وحده صلى الله على سيدنا ومولانا
محمد وسلم تسليماً النبي الكريم .

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم على حسن البداية والكمال وهو
واجب لك في المنح والمنع والقبض والإرسال،
فسبحانك ما أعظم شأنك فانت المنزه عن الاعتراض في
الأقوال والأفعال، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد
المناضل على دينك بالآلات والسيوف والنبال وعلى
إخوانه من الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه
فالتابعين الذين لا تصدّهم في الشرع هيبة غاشم كلیم

ولا تردهم في الوسع لومة صديق حميم ما سدل يديه
ناسك على مشهور مذهب مالك ثم على من اقتفى
آثارهم من العلماء الراسخين المتبعين الحق والنور المبين
متقدمين ومتأخرين، الذين لا يعلم مقدارهم إلا من
تحلى بأوصاف الكمال وتخلّى عن رعونات النفس
بالتفصيل والإجمال فلطالما أعيوا أبصارهم واكلوا
أفكارهم في الشروح والتصانيف حرصاً على الدين
وتيسيراً لمؤن التكاليف.

تلك آثارنا تدلّ علينا

فانظروا بعدنا إلى الآثار

كما جاهدوا أهل الأهواء والضلال وما تركوا لهم
في ذلك من مجال إلا من صرّ واستكبر عناداً ومتى
تظاهر هرعوا إليه غلاظاً شداداً فلم يزل الدين والله
الحمد من الأوائل إلينا محفوظاً وكل من أدخل فيه ما
ليس منه كان قوله مرفوضاً، ولئن كثر الخرق وراج
وتوالى الانحراف والاعوجاج وصار في هذا الزمان من
الحرف والبضاعة، فقد قال ﷺ: «لا تزال طائفة من
أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم إلى أن
تقوم الساعة»، هذا ولما كثر القيل والقال في القبض
والإرسال بين الطلبة والمشايخ والمالكية خصوصاً في
البلاد المشرقية فمنهم من تكلم منصفاً، ومنهم من أبان

تعسفاً إلى أن ظهرت رسالة تحرّم الفتوى بالسّدل،
 قائلة: إن فاعله ليس له في ذلك فرع ولا أصل، رسالة
 الشيخ سيدي محمد المكي ابن عزوز المسماة بـ«هيئة
 الناسك»، وقد زعموا أنها من الكنوز، فزاد اللجاج
 واحتاج الخطب إلى علاج، فردّها العلامة النحرير
 الكيس الأبرع الشهير محبنا، بل أخونا وشيخنا الأستاذ
 الوافي سيدي محمد بن يوسف الكافي، ألف رسالة
 سماها: «نصرة الفقيه الناسك على من أنكر مشهورية
 السّدل في مذهب مالك»، وقد اطلعت عليها حيث تآقت
 نفسي إليها، فسرحت النظر في أفنان رياضها وأوردتُ
 الفكر على سلسيل حياضها، فألفتها في سماء الإنصاف
 نجوماً زاهرة، بل شمساً بازغة ياهرة، فقهها سديد
 وطلعها نضيد خالية عن التكلف البارد والتعسف الشارد
 مطوّقة بالنصوص الصريحة متوّجة بالآثار والأحاديث
 الصحيحة فلا شك أنها هبة كافية ومنحة في ذا الباب
 وافية، فجزى الله مؤلفها أجره مرتين وكساها من
 الإخلاص ما تقرّ به العين.

أرياض أنس زاهر الأفنان

وعقود در فوق نحر قان

أم هي قدود بارزات للوغى

تصلي وتصبي كل قرم شاني

لا بل نجوم ثابتات في السما
في مرصد يا صاحبي للداني
ها هي نصوص حكمت برسالة
للسدل فيها ساطع البرهان
جادت بها أقلام شهم باسل
لا ينثني في حومة الميدان
ذاك ابن يوسف بحر علم زاخر
والأزهري المالكي العرفان
لله درك يا محمد في الملا
قمتم بحق ليس في إمكان
فالفقه يروي حسن جدك ههنا
حتى يوارى الدين في أكفان
ويقول ربي فاكفين محمدا
مؤن الورى في غابر الأزمان
والله ينصر من يقوم بأمره
ويذب عنه لا يخف من شاني
فالسدل حق ثابت في شرعنا
عن مالك بل جملة الأعيان
والقبض أيضاً والرواية صححوا
لكن فيه شوبة الرجحان

فاختر لنفسك ما حلا أو لا ولا
تقفوهن بنبيذ ذاك الثاني
فالله لا يرضى بذلك يا بني
إن السفاهة شيمة النشوان
هذا هو الإنصاف يا من يبتغي
قولاً سديداً محكم البنيان

تحريراً في ربيع الثاني سنة ١٣٢٨ هـ.

محمد الشريف الحيوني
الشهير بالجبروني التونسي البزرتي



الفهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة الكتاب	٥
الباب الأول في نصوص المالكية	٩
دليل السدل عند المالكية	١١
ما ورد عن بعض الصحابة والتابعين	١٤
لطيفة	١٨
ما ورد من كلام الفقهاء في مطلوبة السدل	٢٠
الباب الثالث قال العلامة البتاني	٢٦
قد أجاب بعض المتأخرين	٢٧
في جامع الشيخ خليل	٢٩
ومن نوازل الأقضية والشهادات	٣٢
الباب الرابع إلى قوله تنبيهات	٤٢
تنبيه رغم بعض أهل العصر	٤٤
الباب التاسع في عذر الأفاضل	٥١
تقریظات لبعض العلماء	٥٥

نصرة الفقيه السالك
على من انكر مشهورية السدل
في مذهب مالك